

والشعب الواحد ، وتكاد التعاونية ان تكون صورة مصغرة لكمبوديا الديمقراطية .
جيش التحرير الشعبي : يتكون جيش التحرير من افراد من ابناء وبنات الشعب الكمبودي وهو ليس جيشاً تقليدياً كبقية الجيوش المتفرغة للاستهلاك ومهمات الدفاع فقط . بل جيش منتج ، يمارس العمل مع الشعب ، وليس له اي دور خاص يقتصر جهده على ادائه .
الوضع الاقتصادي : ترفع حكومة كمبوديا انديمقراطية شعاراً ذا مضمون عملي معززاً بالممارسة اليومية ويسرعة الانجاز ، وهو الزراعة اولا ، وهذا ملوسسس في حياة التعاونيات التي يلتقي فيها الفلاحون القدماء والفلاحون الجدد . في فترة وجيزة اقيم نظام حواجز ماء المطر لمنع انجراف التربة والظمي ، وشقت قنوات الري ، واستعملت كل الوسائل البدائية والوسائل الاخرى المتوفرة ، واستعمل جهد الانسان والحيوانات في الحفر والنقل وادارة النواعير ، وتحولت البلاد بين عشية وضحاها الى حديقة دائمة الاخضرار والمعلماء . وهذا يثبت ان كمبوديا بنظامها الجديد ستحقق رخاء لم تشهده من قبل . فهي مهياة لتصدير الارز بكميات كبيرة والى اكثر من بلد في المستقبل القريب ، هذا الى جانب زراعة القطن ونخيل السكر والجوز والتبغ ، اما المطاط الذي تشتهر بزراعته البلاد فهو افضل انواع المطاط في العالم وذلك لعدم تعدد الفصول ولعدم حدوث تنوع كبير في درجات الحرارة طيلة العام .

وفي مجال صيد الاسماك تعتبر كمبوديا من البلدان المصدرة وهي تستغني عن كل الاسماك البحرية في الاستهلاك الداخلي اذ يكفيها داخليا اسماك الميكونغ والانهار الاخرى ، وتصدر الاسماك البحرية للخارج .

ويقوم النظام الزراعي وهو اساس الاقتصاد على ملكية الدولة والملكية الجماعية (التعاونيات) ، ولا مجال اطلاقاً للملكية الفردية او تملك الاجانب .
وفي الوقت ذاته تسعى الدولة لتطوير صناعاتها ، ولما كانت كمبوديا الجديدة متمسكة بمبدأ الاعتماد على النفس فانها ترفض المعونات الاجنبية بمفهومها الشائع ، رغم حاجتها في الوقت الحاضر ، ولكنها تقبل دعم الاصدقاء لمشروعات التنمية الصناعية ، على شرط ان يكون اسهام هؤلاء الاصدقاء لصالح الشعب الكمبودي . وان يظل الشعب الكمبودي سيد انتاجه .

التجارة :

(١) التجارة الداخلية : - بناء على احتياجات التعاونيات لمواد تتوفر لدى بعضها ولا تتوفر لدى البعض الاخر يجري تبادل المنتوجات الضرورية بينها حسب نظام المقايضة . اذ لا يجري التعامل بالنقد ، لان حكومة كمبوديا الديمقراطية ترى ان سلامة خططها الاقتصادية والاجتماعية تتطلب عدم التعامل بالنقد على الصعيد الداخلي في الوقت الحاضر ، وبالتالي فانه لا يوجد نقد كمبودي حالياً ، ولا يجري استعمال اية عملة اخرى . وهذه تجربة فريدة في العالم ، ويصعب على الذين لم يتعرفوا على كمبوديا في الوقت الحاضر تصورها . ولكن معرفة ذلك على الطبيعة تبعث على الارتياح البالغ وتجعلنا نتذكر الاضرار المتعددة والافات الاجتماعية التي تترتب على تداول النقد والاهتمام به محلياً ، وذلك بما نعقده من مقارنة بين اوضاع المجتمعات الانسانية الاخرى وبين الصورة الفريدة في كمبوديا الديمقراطية .

والشكل الاخر للتجارة الداخلية هو التبادل بين الدولة والتعاونيات ، فمقابل تزويد